

لا شرعية لأية سلطة تتاقص ميثاق العيش المشترك		
مقابلة مع الرئيس حسين الحسيني ص (1&2)	<b>مرصد الطائف</b> العدد 01 : خريف 2019	الطائفية بين "ضمانة جماعات" ونظام امتياز عصري د. حارث سليمان ص (6) نص الوثيقة الدستورية (العام 1976) الرئيس سليمان فرنجية (7)
وثيقة الطائف انتاج لبناني أصيل وآخر الأعمال التأسيسية د. أنطوان مسرة ص (3)	دورية فكرية تعنى بمواكبة الحياة السياسية و ترصد مدى مطابقتها والتزامها معايير الصحافة الدستورية والقانونية وموجبات العيش المشترك	الصيغة والميثاق : التوازن الدقيق د. عارف العبد ص (4)
وثيقة الطائف بين اتفاق الضرورة واتفاق الاختيار بحث : محمد حسين شمس الدين (9)		

أفتاحية العدد	مقابلة مع رجل الطائف واستعادة المعايير الدستورية
سيادتي القانون والدستور طريقان لمواجهة الانهيار بقلم د. حارث سليمان	الرئيس الحسيني: نحن الان في حالة اغتصاب السلطة.
لاحت في الاقرب انواء عاصفة مخيفة، تتكثف فيها أزمة شاملة بوجوهها الاقتصادية والمالية والنقدية، وطالت الازمة شعب لبنان، بكافة فئاته ومناطقه، ونالت من حقوقه الاساسية بحياة كريمة ومستقرة، وشعر اللبنانيون بخطر داهم يهدد نمط عيشهم واعمالهم، اضافة الى تعثر تأمين مستلزمات عائلاتهم اليومية. وشهد لبنان ظاهرة اضافية غير مسبوقة في تاريخه، وارتكبات تخالف قانون النقد والتسليف، وهي امتناع نظامه المصرفي عن الايفاء بالتزاماته تجاه مودعيه وحقوق زبائنه، فيما تبدي خطر جدي يطال مدخرات اللبنانيين وودائعهم، وتهاوى سعر العملة الوطنية اللبنانية امام الورقة الخضراء بنسب وصلت الى 40% من قيمتها، فيما ارتفعت اسعار السلع الاستهلاكية، وتقلصت بشكل كبير تحويلات واعتمادات التجارة الخارجية، كما تدنت القدرات الشرائية لرواتب العاملين والموظفين الذين يتقاضونها باليرة اللبنانية. وكان قد سبق مشهد الانهيار هذا انكشاف سلسلة متتالية من ملفات الفشل في ادارة مرافق الدولة وخدماتها العامة سواء بسواء: في الكهرباء والاتصالات والطرق وانظمة السير والنفايات المنزلية واطفاء الحرائق، كما في شبكات مياه الشفة أو شبكات الصرف الصحي، وهي ملفات سادها غياب جودة المواصفة وافتقاد كفاءة الخدمة مع ارتفاع التكلفة وغلاء اسعارها. في موازاة ماتقدم استمر الاستيلاء على الاملاك البحرية والنهرية وتلوث البيئة والانهار واستبيحت جبال لبنان بالكسارات والمقالع، وأصبح التهرب الجمركي ومعابر التهريب الحدودية نظام عمل شامل يقيم اقتصادا اسودا موازيا يقتطع 30% من السوق اللبنانية ويضعف الاقتصاد الشرعي، ويستنزف موارد خزينة الدولة وماليتها العامة. الفشل في ادارة مرافق الدولة لعدم الكفاءة، الاثراء من السلطة وسرقة الاموال والممتلكات العامة، واستغلال الصفقات العمومية وتعهيدات الدولة ومشاريعها لصرف النفوذ، وهدر موارد الدولة في عمليات فساد يتقاذف الاتهامات بارتكابها، أطراف السلطة السياسية، بشكل دوري متبادل، وممارسة الزبائنية السياسية وتحويل الادارة الى دولة محاسب غير منتجة ومتضخمة لتشكّل عبئا على الموازنة العامة، والتمادي في عجز الكهرباء، واتباع سياسة نقدية تعتمد استرجار الودائع والتحويلات الخارجية بفوائد عالية الكلفة، لتمويل عجز مزدوج مستمر ومتراكم في موازنات الدولة السنوية من ناحية اولى، وفي ميزان المدفوعات الوطني من ناحية ثانية، وعلى مدى سبع سنوات متوالية، ممارسات جعلت كل من تبوء شأنًا عاما موضع مساءلة او تهمة. وقد سهل هذه الارتكابات وعممها، استتباع القضاء من قبل نافذي السلطة والاحزاب الطائفية، مع تقليص متعمد لادوار أجهزة الرقابة والمحاسبة العمومية والتفتيش المالي والاداري، كل ذلك اوصل الى كارثة شاملة. لم يكن هذا السلوك الذي خلخل بنين لبنان وهيكلياته، ممكنا أن يحدث أو أن يتمادى ويستمر، لولا الخلل السياسي في بنية السلطة ومؤسساتها السياسية والدستورية وفقدان الدولة لسيادتها على حدودها وداخل حدودها، ولولا الامعان في ممارسة الحكم من خارج	
أعلن الرئيس حسين الحسيني: اننا الان في حالة اغتصاب السلطة، ورئيس الجمهورية الحالي هو رئيس المبنى وليس رئيس الشعب، لان الشعب قال له لا. وقال الرئيس الحسيني: لقد ظهر ان كل الامراض التي علفت بنا، تبين انها مصطنعة، الطائفية والمذهبية، تبين ان كلها امراض مصطنعة اصطناعا. واعتبر الرئيس الحسيني ان ما يقوم به رئيس الجمهورية من عملية تاليف الحكومة قبل تكليف رئيسها هو عمل خارج الدستور ودعا الرئيس الحسيني الى اقرار قانون القضاء المستقل وقانون الانتخابات الذي وضعه الوزير فؤاد بطرس للسير بعملية اعادة تكوين السلطة بعد ان اسقطت شرعيتها الانتفاضة السلمية في لبنان.	كلام الرئيس الحسيني جاء في مقابلة صحافية اجرتها معه الصحافية نوال بري في 2019/11/20 وبتتها محطة (ام تي في) وفي ما يلي نصها: نحن الان لسنا بوضع الشرعية، الحكم القائم الآن هو خارج الشرعية، لدينا الهرم المدني الممتاز، وهو الذي ظهر في نقابة المحامين، فمن قبل مئة عام الجمعيات والنقابات والانتخابات تجري في الوقت المعين، وهناك تتابع على السلطة، انتخابات سليمة وليست مزورة، وبالتالي الهرم مستقر ومنطلق، يقابله على الضفة الاخري، الهرم السياسي المؤلف من الشعب، والشعب ينتخب هيئات اختيارية، هيئات بلدية، هيئة نيابية، والهيئة النيابية تنتخب بدورها رئيس الجمهورية. اذا كان هذا الهرم السياسي سليم، يعني اننا داخل الشرعية، لكننا الآن نحن خارج الشرعية، خمسة او ستة اشخاص مرتبطين في علاقات خارجية، خلقوا في البلد حالة اغتصاب السلطة، الناس ليس لهم علاقة بما جرى في السلطة، والثورة التي حدثت طبيعية، فيكتور هيغو يقول: إذا ربطت وربداً عليك ان تتوقع المرض، وإذا أفقلت مجرى النهر، عليك ان تتوقع الفيضان، وإذا أفقلت افق المستقبل عليك ان تتوقع الثورة، وهذا شيء طبيعي، خاصة ان لبنان من أعظم بلدان العالم لجهة طاقته البشرية، ونحن البلد الوحيد في المنطقة، حيث لدينا رئيس جمهورية ومجلس نواب وحكومة سابقين، في باقي البلدان الاشخاص اما في السلطة او السجن او في المنفى، او في القبر. هذا هو لبنان، البلد المهم وهذه الميزات والثروات الموجودة فيه، خلقوا له وظيفته، فوظيفة لبنان، ان يكون نافذة العالم على المنطقة، ونافذة المنطقة على العالم. ميشال شيحا من توصياته التاريخية يقول: " ان لبنان من واجب التقاليد ان تصونه من العنف، والذين يتوسلون القوة لتحقيق غاياتهم السياسية هؤلاء أخطر الناس على المجتمع." لبنان لا يحتمل الاضطراب الدائم، لان تكوينه تكوينا دقيقا، جداً هو مثل آلة موسيقية من يريد ان يعزف عليها يجب ان يكون ماهرًا بمهنته، لا ان يأتي ليحرب او يخضع الناس لحقل تجارب. نحن في موضوع، الهرم السياسي، رئيس الجمهورية يقول: المجلس الذي انتخبني ليس شرعيا، وانا شرعيتي من الشعب، لكن الشعب قال لك الآن، لا، ومقولته هذه عن المجلس، كررها في مقابلته الشهيرة المتلفزة. لذلك نحن في هذه الحالة، امام شرعية الحجر وليس شرعية البشر. الناس ليس لهم علاقة بما يجري في البلد على مستوى السلطة، ولذلك هم يعبرون عن رفضهم برقي متقدم. اين يمكن ان نجد مثل هذه الثورة السلمية، في هذا الشكل الذي يجري عندنا، اين يمكن ان تجد هذا الاصرار على التعبير عن ارادة الناس وهذا امر مهم، جدا، وبالتالي فقد ظهر ان كل الامراض التي علفت بنا، فقد تبين انها مصطنعة، الطائفية والمذهبية، تبين ان كلها امراض مصطنعة اصطناعا. من هنا اهمية النظام الجمهوري الديمقراطي البرلماني، الذي يوجب ان تكون الحكومة، هي خط الدفاع الاول عن النظام، وعن استمرارية الكيان، اما رئيس الدولة المنتخب بصورة شرعية، هو في هذه الحالة، خط الدفاع الثاني، اما الحكومة فهي خط الدفاع الاول للمحافظة على النظام والاستقرار.

المؤسسات الدستورية تارة بتعطيلها وأخرى بتطويعها، وذلك عبر انتهاك واضح للقانون والدستور، وباللجوء الى القوة السافرة او التهديد بها لتعديل موازين القوى السياسية وتشويه النظام البرلماني اللبناني ولي عنق النصوص الدستورية والقانونية بغرض فرض غلبة سافرة، تجعل من لبنان جرماً في منظومة الممانعة الاقليمية.

في الموقع الجيوسياسي هذا، فقد لبنان دوره التقليدي كمركز اقليمي للاستثمار والخدمات والتسوق والسياحة، وفقدت بيروت ريادتها في عالم الثقافة والاستشفاء والاعلام والفنون والتعليم العالي، وترنحت قطاعاته الانتاجية تحت وطأة المأساة السورية وتداعياتها.

في مواجهة الواقع هذا، انفجرت انتفاضة شعبية شاملة وتصاعدت الى شبه ثورة، انتفاضة لا تتناول فقط تعديل موازين القوى في السلطة، بل تهدف الى اسقاط احزاب السلطة كلها، وتصبو الى تغيير عميق، كيسي مجموعة من القيم الجديدة التي تم اطلاقها على كل لسان في كل ساحات الحراك. هذه القيم هي

١- نيل الطائفية وتبني المواطنة لبناء دولة القانون والمؤسسات والدولة المدنية.

٢- اذانة الفساد كجريمة بحق الوطن والناس والدعوة لاستعادة الاموال المنهوبة.

٣- اذانة العنف والالتزام بالثورة السلمية وعدم ممارسته، حتى لو تعرض الثوار لعنف مقابل.

٤- اعلان الخروج من عباءة الزعيم، واذانة احزاب السلطة الحاكمة، والتبرؤ منها ومنعها من الانخراط بالحراك وقبول قواعدها كفراد تخلوا عن احزابهم. ظاهرتان اضافيتان واعدتان في بنية الانتفاضة وقواها اكدتا مشاركة المرأة بشكل طليعي و تصدر الشباب من الجيل الجديد لوضع اجندة الثورة وشعاراتها.

بعد 12 يوم من اندلاع الانتفاضة، قدم الرئيس الحريري استقالة حكومته، استجابة لتحقيق مطالب الحراك بقيام "حكومة كفاءات مستقلة" من خارج احزاب السلطة.

خلال ثلاثة اسابيع تلت الاستقالة، امعن رئيس الجمهورية، بالتنكر لقسمة وواجباته الدستورية، وارتكب مخالفة أولى، بعدم تحديد موعد للاستشارات النيابية الملزمة، في سابقة لم تسجل في تاريخ تليف الوزارات في لبنان، فالزامية الاستشارات النيابية تكون توقيتاً و اجراءً ونتيجة، ثم خالف الدستور ثانية، حين حاول تأليف ثلاث حكومات متتالية واحدة مع الصفدي واخرى مع طيارة وثالثة مع الخطيب قبل تكليفهم، فالتأليف أمر ليس من صلاحياته، بل مهمة رئيس الحكومة المكلف، واما التشاور مع رئيس الحكومة بشأن التركيبة الوزارية فيجري بعد الاستشارات والتكليف وليس قبلها، وما جرى من مناقشات مع رؤساء الحكومة المحتملين غير المكلفين كان اقرب الى ابتزاز او قيود توضع في معصمي رئيس الحكومة قبل تكليفه، وهو بممارسته هذه، يتجاوز اصول نظام الديموقراطية البرلمانية (التشاركية)، حيث اكثرية مجلس النواب هي من تعطي الشرعية، وتسمي رئيس الحكومة وتكلفه تشكيل الوزارة، ثم بعد ذلك تولي الحكومة الثقة او تحجبها فتسقط الحكومة.

بعد طول انتظار تم تسمية د.حسان دياب لتشكيل حكومة، وهو تكليف تجاوز مقولة الميثاقية التي تم تبنيها وتحكمت بالحياة السياسية وعمليات اعادة تكوين السلطة منذ 2006 وحتى تاريخه، هذه الميثاقية انتجت فيما انتجت حق الفيتو للطوائف في مجلس الوزراء وحق الترشيح الحصري في مناصب الرؤساء الثلاثة للاقوى في طائفته، ووسمت قانون الانتخابات الاخير بميسمها، وقيدت تشكيل الحكومات بمنطوقها، وافسدت الديموقراطية البرلمانية التقليدية القائمة على اساس الميثاق الوطني، وشجعت تنامي ثقافة عنصرية اقلوية، وظيفتها تبرير الخروج عن الدستور وانتهاك اصول اللعبة الديموقراطية.

باكثرية 69 صوتاً تم اصدار مرسوم جمهوري بتكليف د. دياب بتشكيل حكومة لم تر النور حتى اليوم، وهو مرسوم يشبه عقد زواج شرعي لاحق، صدر تغطية لفعل اغتصاب سابق.

سقطت الميثاقية واصبحت ماضياً منسياً، وظهرت لتطبيقه فكرية تتطرق من حيثيات "تحالف الاقليات" بقيادة ايران، وتموه الادعان لحزب الله والخضوع لاملاءات سلاحه.

فحين يأتي رئيس جمهورية بصهره او ابنة وزيراً، وهو مؤتمن على كل السلطات، وهو من المفترض ان يكون حيادياً وله مركزه السامي. رئيس الجمهورية، لديه صلاحيات هائلة، بسبب قيامه بوظيفته، اذ لا تبعة على رئيس الجمهورية، الا في حالة خرق الدستور والخيانة العظمى.

حين قام رئيس الجمهورية بتوزير صهره، وغيره قام ايضاً، بذلك قبله، المسألة لم تتحصر فقط في الرئيس الحالي. الرئيس الحالي، استمر بالأمر وبهذه الممارسة وهو في هذه الحالة، قام بدمج خط الدفاع الأول مع خط الدفاع الثاني، وبالتالي أضعف موقع رئيس الجمهورية ولم تعد له المنزلة السامية التي يتمتع بها.

**س : دولة الرئيس يرأك اليوم، حين يؤلف رئيس الجمهورية الحكومة قبل تكليف رئيسها، وقيل التأليف هل ما يقوم به عمل دستوري، او من الممكن ان يقوم بهذا العمل صوتاً للاوضاع او كما يقول، لكي يمهّد ويسهل على الرئيس المكلف عملية التأليف، هل اليوم التأليف قبل التكليف دستوري؟**

ج: دستورياً قطعاً لا، لأن رئيس الجمهورية معني بالاستشارات النيابية الملزمة؟ نحن من الان، الى ان نقر قانون انتخاب خارج القيد الطائفي، تستمر الاستشارات النيابية الملزمة وضرورية من اجل ان يقوم رئيس جمهورية بتكوين اكثرية نيابية حول الرئيس المكلف، أي انه يساهم في صناعة اكثرية نيابية حول رئيس الوزراء الذي يريد ان يكلفه، لأن رئيس الوزراء يجب ان يكون زعيم الاكثرية في المجلس والا لا يستطيع ان يحكم.

حين يصبح لدينا احزاباً وطنية عندها، لا يعود هناك لزوم او داع للاستشارات النيابية، لانه حينها يوجد الاكثرية، التي اظهرتها الانتخابات، ورئيس الدولة في هذه الحالة يكلف زعيم الاكثرية. الان ليس لدينا هذا النظام، بل لدينا نظام، الكتل النيابية، لذلك نحن، بحاجة للاستشارات النيابية الملزمة، وهنا يجب ان يستطلع رئيس الجمهورية، ارادة النواب. إذا بدأ رئيس الجمهورية بتأليف الحكومة قبل التكليف؟ لا داعي إذا، للاستشارات.

**س : هو يقول انه يقوم باستشارات لمعرفة من سيكون ومن سيؤلفها قبل ان تقوم بالتكليف وتدخل في الدوامه؟**

ج: هذا في الحكم الرئاسي، الذي حصل، حين اخترنا الحكم الجمهوري، اي انه ملك الجمهور، الديمقراطي، اي المساواة، اي به مساوات او برلماني يعني به المشاركة، بينما قبل تعديلات الطائف رئيس الجمهورية، كان نظاماً رئاسياً ولم يطبق، وبالتالي الحلم الان ان نعود الى حكم رئاسي مقنع، اعتقد انه عمل غير مصيب، لان الشعب اللبناني دفع 220,000 قتيل ويكفي.

**س : ماذا تتصح رئيس الجمهورية، او على الاقل ماذا تقول له في ظل ما يجري في البلد، وعدم تكليف شخصية لتأليف الحكومة والدعوة للاستشارات النيابية.**

ج: بعد ما جرى لا اطلب منه شيئاً، لأنه هو في هذه الحالة هو رئيس المبنى وليس رئيس الشعب، ما معنى الشرعية والاشريعة هو يقول نحن لسنا شرعيين. المجلس الذي انتخب الرئيس عون، هو قال عنه انه غير شرعي، وليس له حق ان ينتخب رئيس جمهورية، وحين اتت جلسة الانتخاب وانا حضرتها حاول الرئيس بري يشتي الوسائل ان ينتزع منه الاعتراف بشرعية المجلس فلم يقبل، او يتجاوب، وفي اليوم الثاني اتى بالوفود الشعبية الى قصر الشعب، وخاطب الجماهير وقال: ان شرعيتي شعبية وليس عبر الانتخاب. اذا الان، الهرم كله غير شرعي باستثناء الذين يتواجدون في الشارع.

**يجب حماية الحراك الشعبي**

**واقرار قانون جديد للانتخابات**

**وقانون السلطة القضائية المستقلة**



**س: دولة الرئيس في ظل حكومة تصريف الاعمال، هل يحق لمجلس النواب التشريع بعيداً عن شرعية المجلس ام لا، تتحدث دستورياً اليوم؟**

بعيداً عن شرعية المجلس، المجلس له اختصاص، وممنوع الدمج، ماذا يقول الدستور؟ يقول، النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها، ما معنى هذا الكلام؟ معناه، ان كل واحد له اختصاصه.

**س : اي ما نقوله اليوم، انه ممكن لمجلس النواب التشريع في ظل حكومة تصريف اعمال؟**

دائماً، له الحق في كامل صلاحياته، فاذا تعطل مجلس الوزراء؟ نقوم بتعطيل مجلس النواب؟!

دستورياً يجب ان يجتمع، لكن شرعياً ليس له الحق ان يشرع، قانون الانتخاب اللذين اخترعوه على قياس صهر رئيس الجمهورية، فهذه الوبلات انت من هذا القانون.

**س : ماذا تقول للمتظاهرين في الساحات اليوم.**

هؤلاء مستقبلنا وشرافنا، وخاصة الفئة الشابة التي مازال لديها الحب الحقيقي للوطن ولم تلوث. بعض الناس يقولون بانتظار تأليف الحكومة، من يؤلف الحكومة يحاولون تأليف الحكومة، ولا يستطيعون.

الحراك الشعبي يجب ان يبلور، ومن هنا اقول انني واحد من السياسيين اقول، انه من واجبي ان ادعم الحراك الشعبي لكن في الوقت نفسه واجبي ان احميه من نفسي، اي تحميل للحراك الشعبي لمصالح الفرقاء السياسيين، هو خيانة، يجب ان ندعم الحراك حتى يعيد تكوين السلطة الشرعية، وباختصار لدينا قانونين موجودين في مجلس النواب، قانون الانتخاب موجود ولم يتم اقراره، كتبه فؤاد بطرس بالشق النسبي، وهناك قانون السلطة القضائية المستقلة، نحن قدمناه من تموز، ومن دونه ليس هناك بلد او دولة او حقوق، هذا هو المفتاح، هم يقولون بمكافحة الفساد من دون سلطة قضائية.

كيف؟ الحكومة تحكم ولا تحاكم؟

حين نقول ان مجلس الوزراء عين هذا القاضي، ومجلس الوزراء ينقل القاضي ويحدد تعويضه، هنا لا يمكن ان نحاكم. هذا مفتاح، والمفتاح الثاني هو قانون الانتخاب، اذا اقرروا هذين القانونين، واجروا انتخابات بواسطة حكومة انتقالية ثلاثة اشهر بالاكتر، لان لدينا كل شيء جاهز، عند ذلك يصبح لبنان في وضع الامان.

**س : كلمة اخيرة لك، ماذا تقول؟**

انا فخور بالحراك الشعبي خاصة بالساحات، وقد قطعوا مراحل كبيرة من دون انتباه، يرفعون علماً واحداً من دون اي علم حزبي، البارحة في انتخابات نقابة المحامين والتي معناها، النجاح عبر الاكثرية الساحقة، والنقيب الجديد اتى على هذا الاساس، ونقابة المحامين لها دور كبير في تحقيق السلطة القضائية المستقلة.

## الموضوع الاول: وثيقة الطائف انتاج لبناني أصيل وآخر الأعمال التأسيسية

### اتفاق الطائف انتاج لبناني أصيل

بقلم : البروفيسور أنطوان مسرّة\*

تعود سجلات في لبنان حول الميثاق ووثيقة الطائف والدستور الى أسباب ثقافية في علم النفس التاريخي وفي الذاكرة اللبنانية والى اغتراب عن الواقع اللبناني. يستغل مغامرون ومغامرون الخلل لنشر أوهم وللتعبئة النزاعية. ميثاق الطائف لبناني أصيل وآخر موثيقنا التأسيسية. لماذا؟

1. **لبنانيون بلا ذاكرة:** ان السجلات والمداومات والنقاشات والانتقادات المستمرة حول موثيق لبنان ونظامه الدستوري هي مؤشر لعدم رسوخ الثوابت اللبنانية طيلة قرون في الذاكرة الجماعية المشتركة بالرغم من غنى التراث الدستوري في لبنان في ايجابياته وسلبياته. يتطلب ذلك عملاً جدياً في تعليم تاريخ لبنان وتعليم القانون الدستوري لبنانياً في كليات الحقوق. يتصرف بالتالي لبنانيون بموآثيقهم، التي يُسميها ادمون رباط "التعهدات الوطنية"<sup>1</sup>، كزوجين يعيدان النظر في عقد الزواج، صباحاً ومساءً، بدلاً من التركيز على المواضيع اليومية حول ميزانية العائلة والسكن وتربية الأولاد...

2. **لكل بند في الطائف جذوره التاريخية:** لا يمكن مقارنة وثيقة الوفاق الوطني - الطائف ( 1989/10/22 و 1989/11/5 ) وتعديل الدستور ( 2009/9/21 ) بدون الانكباب على جذور كل بند وما سبقه من سجلات ومداومات ونزاعات وأوراق إصلاحية من مختلف المصادر وخلال مفاوضات عديدة ومضنية. حملت تخمة المداومات والنقاشات والنزاعات والمفاوضات البعض على تسمية مقدمي المشاريع "بالوراقين"<sup>2</sup>.

تابعنا المداومات التي سبقت وثيقة الطائف طيلة سنوات 1990-1975. وضعنا وثيقة تبيّن الجذور اللبنانية لكل المضامين وكلها لبنانية باستثناء البند المتعلق "بإعادة تمركز القوات السورية" (ثانياً، بند 4)<sup>3</sup>.

ما يثبت ان هذا البند هو الوحيد الخارجي. أربع وقائع على الأقل:

أ. الخلاف الحاد بين النظام السوري واللجنة السادسة العربية برئاسة وزير خارجية الكويت، الشيخ صباح الأحمد الصباح في قمة الدار البيضاء ( 1989/6/2 ).

ب. افادة مشاركين في الطائف ان الفقرة حول "إعادة تمركز القوات السورية"<sup>4</sup> كتبها (هذه الفقرة) الرئيس حافظ الأسد بيده وإذا كنت مصرّاً على شطبها وتغييرها فسننقل اليه رأيك ونقول انك أنت اقترحت ذلك"<sup>4</sup>.

ج. تصريح النائب الوزير مروان حماده خلال الجلسة النيابية في 2005/2/28. وضعنا النص الكامل لهذا التصريح في صدر الكتاب حول "جذور وثيقة الوفاق الوطني الطائف". كُلف الوزير مروان حماده من قبل الرئيس رفيق الحريري باعداد مقدمة البيان الوزاري. بمجرد ذكر الطائف، في هذه المقدمة، رمى الرئيس الحريري النص في سلة المهملات وقال لمروان حماده: "جايي على ذكر الطائف يا مروان، بدك تروّحنا؟" يقول مروان حماده: "ألأنه يذكر اللامركزية الإدارية أو استقلالية القضاء؟ هذه نكته، بل لأنه يذكر مع كل الاستحقاقات انسحابات سورية لم تتم ولم يكن، كما يبدو في النية، اتمامها (...). بدك تروحنا يا مروان، كان رفيق الحريري مهذباً مذ ذاك"<sup>5</sup>.

د. بعد إقرار وثيقة الوفاق الوطني - الطائف، دعيت من قبل تلفزيون لبنان لمدة ساعة في 1989/11/16 حيث ركزت على البند المتعلق "بإعادة تمركز القوات السورية"، ومع التركيز على ان كل بنود وثيقة الطائف الأخرى لبنانية أصيلة<sup>6</sup>.

هـ. المحاضر الرسمية للطائف: الوثائق الرسمية في حوزة الرئيس حسين الحسيني. حسناً انه لم ينشرها في اطار ذهنية هي غالباً سجالية عقيمة. لا تنتظر من الوثائق الرسمية الكثير حول الجذور المعروفة لكل البنود. ربما الأهم في الوثائق الرسمية ما يتعلق "بإعادة تمركز القوات السورية". على الأرجح أعطيت ضمانات شفوية وعامة حول الموضوع. قال لي البعض بعد المقابلة التلفزيونية: "كيف تقول ذلك: لدينا ضمانات!"

3. **اثنا عشر وثيقة على المستوى الرسمي طيلة سنوات 1990-1975:** اصدر اللبنانيون اثنتي عشر وثيقة على الأقل في الوفاق الوطني على المستوى الرسمي قبل ميثاق الطائف. تعطلت كلها لأن الوفاق الداخلي غير كاف والحاجة الى وفاق إقليمي ودولي. ينطبق تماماً على اللبنانيين ما قاله أحد الدبلوماسيين لهولنديين بعد ثلاثين سنة من الحروب وخلال اتفاقية اوترخت Utrecht سنته 1713 "سنوقع السلم لكم وعندكم وبدونكم"<sup>7</sup>. من يريد بعد اليوم "تعديل الطائف" يفتح الأبواب والنوافذ للعدو، والاشقاء، وأولاد العم...! اما تعديل الدستور فله آلياته المؤسسية.

4. **روعة في المخيلة الدستورية عالمياً:** تبيّن جذور وثيقة الطائف، في بعض القضايا الشائكة، مدى خصب المخيلة الدستورية لدى الحكماء في الشأن اللبناني libanologues، بخاصة في ما يتعلق بالتوفيق بين مبدأي الفصل بين السلطات والمشاركة في الحكم séparation des pouvoirs et partage du pouvoir.

المساواة بين المواقع الثلاثة العليا في الحكم (رئيس الدولة، ورئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس النيابي) مستحيلة كتربيع الدائرة. هذه المواقع متميزة في صلاحياتها ورمزيتها. طُرح 14 اقتراح في فترات مختلفة وبخاصة طيلة جولة ابريل غلاسبي April Glaspi (3-1988/2/5 و 6-1988/3/10) في سبيل تحقيق مساواة أو توازن مستحيل. كيف خرجت وثيقة الوفاق الوطني من معضلة تريباع الدائرة؟ من خلال الخروج من منطق الصلاحيات واعتبار رئيس الدولة صاحب دور "للسهر على احترام الدستور" (المادة 49) مع توفير مستلزمات لهذا السهر. تتطلب ممارسة هذا الدور ملامح شخصية لرئيس الدولة على نمط الرئيس فؤاد شهاب الذي كان يردد: "ماذا يقول الكتاب؟" (أي الدستور).

Professeur ANTOINE NASRI MESSARRA  
Ancien membre du Conseil constitutionnel (2009-2019)  
Titulaire de la Chaire Unesco d'étude comparée des religions de la médiation et du dialogue  
Université Saint-Joseph  
Tel & Fax: (+ 961-1) 325 450  
(+ 961-1) 219 613/4 Portable : (+ 961-3) 369 570 antoine@messarra.com

\* عضو المجلس الدستوري سابقاً، 2009-2019  
رئيس كرسي اليونسكو لدراسة الأديان المقارنة والوساطة والحوار، جامعة القديس يوسف  
جائزة الرئيس الياس هراوي: لبنان الميثاق (2007)

شاركت في وساطة المانية-فاينكانية-أوروبية في ميونخ بعد الاتفاق الثلاثي تاريخ 1985/12/28، في الفترة بين 9/24 و 1986/10/5، حيث كان جوهر المعضلة ابتداء معالجات دستورية تحافظ على مبدأ الفصل بين السلطات والمشاركة في الحكم<sup>8</sup>. أوجد حكماء الطائف والدستور اللبناني معالجة ريادية في العلم الدستوري المقارن والإدارة الديمقراطية للتعددية الدينية والثقافية من خلال المادة 65 من الدستور التي توجب أكثرية موصوفة في 14 قضية تجنباً في أن لطغيان أكثرية وطغيان أقلية abus de majorité / abus de minorité.

5. **نوعان من البنود في وثيقة الطائف** : يتضمن ميثاق الطائف نوعين من البنود: البنود الثوابت الوطنية، وبنود إجرائية (قانون الانتخاب، اللامركزية...). قد تتبدل الشؤون الإجرائية. ليس المطلوب العدول عنها بل التقيد بمقاصدها، ليس على نمط النص الحرفي للشريعة بل مقاصد الشريعة.

6. **آخر الأعمال التأسيسية** : جواً على سجلات ونزاعات في أوائل الحروب المتعددة الجنسيات في لبنان في السنوات 1975-1990 وتصاريح من نوع: "مات الميثاق وقبرناه"، "لتبدأ معركة الجبل"، "لينتصر من ينتصر"، "انتهى عهد التسويات"... قال الرئيس رشيد كرامي حول ميثاق 1943: "لنعمل لما يغنيه ولا يلغيه". ميثاق الطائف هو ميثاقنا الأخير. يصف عباس الحلبي وثيقة الطائف بأنها "آخر الأعمال التأسيسية"<sup>9</sup>.

7. **ميثاق الطائف مفتوح الآفاق** : الجدّة في الإصلاح والمستقبل موجودة في ميثاق الطائف في سبيل فاعلية الحكم و"السهر على احترام الدستور" وتخطي الممارسات الزبانية... لا علاقة بتاتاً للممارسات السيئة بحرفية النص وجوهره. يعيش لبنان اليوم حال لا قانون nondroit حيث لا يوجد قانون واحد في لبنان مُطبق بجدّة وبشكل كامل!

8. **توبة قومية**: الحاجة ان يترافق ميثاق 1989 مع نهج علمي جديد في تفسير ما حصل وحكمة سياسية وعملية وثقافية أصيلة في ادراك جوهر المواثيق في تاريخ لبنان. وأياً التقدميون والقوميون والتغييريون والحزبيون والتطوريون والمنظرون الدستوريين، لا نريد بعد اليوم ميثاقاً جديداً! حفظنا الله من أي ميثاق جديد تُعيدوننا به على انقاض أسواق تجارية وأرواح الناس. ميثاق 1990-1989 هو ميثاقنا الأخير نعمل جميعاً "لما يغنيه ولا يلغيه"، حسب تعبير الرئيس رشيد كرامي سنة 1976 حول ميثاق 1943، توبة قومية رادعة لنا جميعاً ننقلها من جيل الى جيل.

1. ادمون رباط، مقدمة الدستور اللبناني بيروت، دار النهار، "وثائق"، تقديم بشاره منسى، 2004، ص 84.
2. أنطوان مسرّه، جذور وثيقة الوفاق الوطني-الطائف (1989/10/22) والتعديل الدستوري (1990/9/21)، الوثائق الأساسية المتعلقة بالتعديل الدستوري في لبنان (1975-1990)، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، سلسلة "وثائق" رقم 4، طباعة محدودة الإصدار، طبعة خامسة مضافة، 2019، ص 548.
3. وضاح شراره، "الوراقين"، النهار، 1985/12/10.
4. أنطوان مسرّه (إشراف)، صياغة الدساتير في التحولات العربية (الخبرات العربية والدولية من منظور مقارن)، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم ومؤسسة كونراد اديناور، بيروت، المكتبة الشرقية، 2014، ص 134.
5. مروان حماده خلال الجلسة النيابية في 2005/2/28، صحف 2005/3/1 وبخاصة المستقبل، 2005/3/1، وفي كتاب: جذور وثيقة الطائف...، ص 2.
6. جذور...، ص 282-296.
7. "On signera la paix chez vous, pour vous et sans vous", ap. Maurice Braure, *Histoire des Pays-Bas*, Paris, PUF, « Que sais-je ? », no 490, 1974, 128 p., p. 71.
8. أنطوان مسرّه، الوساطة الدستورية الألمانية - الفاتيكانية - الأوروبية بعد الاتفاق الثلاثي في دمشق تاريخ 1985/12/28، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، سلسلة "وثائق" رقم 107، طباعة محدودة الإصدار، 2018، ص 175.
9. عباس الحلبي، "وثيقة الطائف آخر الأعمال التأسيسية"، في كتاب أنطوان مسرّه (إشراف)، صياغة الدساتير...، المرجع المذكور، ص 133-138.

## الموضوع الثاني: في مئوية لبنان الكبير

### الصيغة والميثاق : التوازن الدقيق

عارف العبد\*

بعد اعلان لبنان الكبير بلسان الجنرال غورو على درج قصر الصنوبر، على يد الانتداب الفرنسي 1920، تدرجت التجربة اللبنانية توصلًا الى اعلان لبنان المستقل الحديث وذلك عبر التزاوج بين الميثاق والصيغة. الميثاق الوطني اللبناني وصيغة الحكم لإدارة النظام السياسي للدولة الوليدة.

الميثاق الوطني هو الاتفاق الرضائي بين المسلمين والمسيحيين للعيش معا في بلد واحد انطلاقاً من تخلي المسلمين عن فكرة الوحدة العربية في المقابل تخلي المسيحيين عن فكرة الاحتفاء بالغرب عامة وفرنسا على وجه الخصوص، وهذا ما أنتج الاتفاق على معادلة " ان لبنان وطن ذو وجه عربي يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب" حسب البيان الوزاري لحكومة الاستقلال الأولى برئاسة رياض الصلح وقد ترافق مع هذا الميثاق الاتفاق على صيغة الحكم في النظام البرلماني الديمقراطي اللبناني عبر تثبيت العرف القائل ان رئاسة الجمهورية لشخصية مسيحية مارونية ورئاسة الوزراء لشخصية من الطائفة الإسلامية السنية ورئاسة مجلس النواب لشخصية من المسلمين الشيعة.

إثر انطلاق لبنان الاستقلال وفق دستور 1926 الذي كان أعده الانتداب الفرنسي ومنح فيه رئيس الجمهورية سلطات واسعة واستثنائية كان يتمتع بها بالأساس الحاكم العسكري الفرنسي خلال فترة الانتداب على لبنان، فتحولت هذه الصلاحيات الرئاسية المنصوص ع لهما في الدستور، من المندوب السامي او الحاكم العسكري الفرنسي الى رئيس الجمهورية اللبنانية.

الجمهورية الوليدة وفق هذه الصيغة سرعان ما واجهت مشكلات متعددة نتيجة اللاتوازن في الصلاحيات الممنوحة الى رئيس الجمهورية، رئيس السلطات التنفيذية الكبيرة مقابل السلطات الأخرى أي رئيسي الوزراء الذي يحاسب امام البرلمان ورئيس مجلس النواب، وقد كان الرئيس عبد الحميد كرامي اول المعبرين عن الضيق الإسلامي من هذا اللاتوازن حين

قدم استقالته من الحكومة الثانية بعد الاستقلال على درج مجلس النواب، قائلا: **"لا أستطيع ان احكم في هكذا نظام : الحاكم غير مسؤول والمسؤول غير حاكم"** \*\* ، وهذا ما استدعى وصف رئيس الجمهورية بصلاحياته الواسعة من قبل الرئيس سليم الحص بعد تجربته في الرئاسة الثالثة، **"الملك على جمهورية"** (ورد في كتابه نقاط على الحروف ص 107) وقد اندلعت طوال فترة تجربة الجمهورية الأولى نزاعات او جولات من النزاع والازمات كان أساسها مطالبة المسلمين بما اسموه أولا "رفع الغبن" قبل الانطلاق في وضع الصيغة والميثاق موضع التنفيذ، ثم تحول شعار الى المطالبة بتعزيز المشاركة في السلطة والتي كان أساسها المطالبة بتعديل صلاحيات رئيس الجمهورية المطلقة ، المنصوص عنها في الدستور والمنقولة عن صلاحيات المندوب السامي الفرنسي.

لقد رافق هذا التأزم السياسي الجمهورية الأولى منذ قيامها حتى سقوطها مع اندلاع الحرب الاهلية عام 1975 والتي استمرت حتى العام 1989 تاريخ الإعلان عن اتفاق الطائف في المملكة العربية السعودية.

ان اختلال التوازن بين السلطات وتحول الحكم في أحيان كثيرة مع اندلاع الازمات الى حكم الرأسمال، كان أحد أبرز العوامل الداخلية التي ساهمت في تأجيج النزاع الداخلي. (الحرب الاهلية اللبنانية حصدت عشرات الاف القتلى والجرحى)

ان جوهر الإصلاح السياسي، الذي ادخل الى النظام السياسي اللبناني عبر التعديل الدستوري في الطائف هو نقل السلطة الإجرائية من صلاحيات رئيس الجمهورية منفردا الى مجلس الوزراء مجتمعاً.

ان الممارسات التي ظهرت وتظهر منذ بدء الولاية الدستورية للرئيس ميشال عون تظهر ميلا لدى الرئيس والفريق العامل معه الى محاولة العودة الى ممارسة خطوات كان يقوم بها رئيس الجمهورية قبل إقرار اتفاق الطائف بل ومحاولة الاتجاه بالممارسة نحو نظام رئاسي يتخطى النظام البرلماني الديمقراطي الذي يقوم عليه النظام السياسي والدستوري اللبناني (انظر مقابلة الرئيس حسين الحسيني المنشورة في هذا العدد).

في المحصلة ان خطورة ما تطرحه هذه الممارسات والتصريحات والمواقف المتعددة لشخصيات من فريق عمل رئيس الجمهورية تشير الى توجه ليس بخاف على أحد ، لمحاولة العمل على استعادة ما يسمونه صلاحيات كانت في يد رئيس الجمهورية قبل التعديلات الدستورية في الطائف.

مراقبون كثر ومتابعون لمفاصل وتاريخ النظام السياسي اللبناني يتخوفون من الارتدادات الممكنة على استقرار النظام السياسي اللبناني إذا استمرت محاولات التملص من تطبيق الدستور وكامل بنوده او محاولة تغيير بعض النصوص عبر الممارسة التي قد تخلق سوابق دستورية تمهيدا لخلق اعراف جديدة تنال من الدستور ومواده الإجرائية فيما يتعلق بعمل السلطة التنفيذية وتحديد العلاقة بين رئيسي الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء.

السؤال الى ماذا يمكن ان تؤدي محاولات إعادة عقارب الساعة الى الوراء والقفز فوق اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الاهلية اللبنانية؟

سؤال يؤرق فئات واسعة لا تريد العودة الى ما كان من أزمات ومحن، دفع لبنان نتيجتها اثمانا مرتفعة جدا من استقراره وتطوره.

\* استاذ جامعي ومستشار في الاعلام والتواصل.

\*\* كلام عبد الحميد كرامي منشور في أطروحة دبلوم دراسات معمقة للكاتب في معهد العلوم الاجتماعية عن رئاسة مجلس الوزراء عام 1987.

### مرصد الطائف : بطاقة تعريف

هو مركز دراسات ونشر وتوثيق ومنبر حوار فكري ودستوري يعنى بممارسة الرقابة، من موقع موضوعي، وبالمتابعة للحياة السياسية وسير عمل المؤسسات الدستورية والسلطات العامة ويقوم اداءها على معايير اتفاق الطائف والدستور اللبناني الذي انبثق عنه، ويلتزم قواعد العيش المشترك واللعب الديمقراطية واصولها ومن اجل ذلك يقوم المرصد بانشاء

١\_ **بنك معلومات** يجمع ويوثق كل ما يتعلق باتفاق الطائف ونصوصا ومشاريع واوراق تمهيدية ومقالات وكتبا ومحاضرات ومؤتمرات، ويقوم المرصد بتصنيف هذه المعلومات وفهرستها واعادة تصنيفها وتبويبها عبر مداخل معلوماتية حديثة وروابط الكترونية، تجعلها في متناول الباحثين والكتّاب والطلاب، وتشجع التفاعل المعرفي حول نصوص واحكام الدستور و مدى ممارسة السلطات العامة لصلاحياتها القانونية حسب المعايير المعتمدة

٢\_ يصدر المرصد **تقريراً فصلياً موثقاً** عبر نشرة دورية تسمى " مرصد الطائف" وتهتم الدورية بنشر ورصد مدى انطباق الممارسة والخطب السياسية وسير المؤسسات الديمقراطية من جهة أولى مع المعايير الدستورية ومتطلبات وقيم العيش المشترك، من جهة ثانية، وينشر ابحاثا ومقالات تغني الحوار حول هذه القضايا، ويحث على استكمال تنفيذ الإصلاحات التي أقرها اتفاق الطائف ولم يجري تنفيذها لتاريخه

٣\_ ينشئ المركز **#مدونة الكترونية** تكون نافذته التفاعلية مع الناشطين والباحثين واصحاب الراي

٤\_ يكرس المرصد اهتمام خاصا للتفاعل الفكري مع جيل الشباب وطلاب الجامعات واساتذتها ويكرس جزءا من نشاطاته للتفاعل مع النخب الجامعية عبر **تنظيم مؤتمرات فكرية**، او **#حوارات شبابية تفاعلية**، حول قضايا الدستور والديموقراطية والحكم الرشيد وقواعد تداول السلطة واعادة بنائها

## الموضوع الثالث : الطائفية بين "ضمانة الجماعات" ونظام امتياز عنصري

### "العيش المشترك بين شعار المناصفة وبين تفسير المادة 95 من الدستور"

بقلم: د. حارث سليمان

أرجنت الجلسة النيابية التي كانت مقررة في 17 من شهر تشرين الاول سنة 2019 الى الحادية عشرة من قبل ظهر الاربعاء ٢٧ تشرين الثاني الماضي وهو موعد تجاوزته انتقاضة اللبنانيين وجعلته ذكرى منسية، والجلسة كانت ستعقد تلبية لرسالة وجهها رئيس الجمهورية الى مجلس النواب، يطلب منه، تفسير المادة الدستورية (95)". وذلك اثر اجتماع عقد بين رئيسي الجمهورية و مجلس النواب في قصر بعبدا وبناء لطلب رئيس الجمهورية كما اعلن الرئيس نبيه بري.

فما هي أسباب تأجيل الجلسة التي كان رئيس الجمهورية وتكتل لبنان القوي متحمسين لعقدها، وما الذي تغير ودفع الى تأجيل الجلسة تمهيدا لالغائها على الأرجح؟! من المعلوم ان المادة 80 من قانون موازنة العام 2019 التي تحفظ حق الفائزين في مجلس الخدمة المدنية في ستة قطاعات، كانت مدار معارضة وتشكيك، في وقت سابق بسبب اعتراض "تكتل لبنان القوي" على نتائجها واعتبارها تنتهك مبدأ المناصفة بين المسلمين والمسيحيين وبالتالي تعارض مقتضيات العيش المشترك على حد زعم التيار العوني... وكانت هذه المادة، قد أدرجت في قانون الموازنة ووافق عليها مجلس النواب ووقع رئيس الجمهورية على موازنة تضمنتها، بعد امتعاض وامتناع، ثم قبول، اقترن التوقيع بتوجيه رسالة بعد ذلك لمجلس النواب، يطلب فيها تفسير المادة 95 من الدستور، لاسيما الفقرة "ب" منها الواردة تحت عنوان "وفي المرحلة الانتقالية" حيث "تلغى قاعدة التمثيل الطائفي ويعتمد الاختصاص والكفاءة في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني ..."، معطوفة على الفقرة "ي" من مقدمة الدستور التي تنص على أن «لا شرعية لأي سلطة تتاقص ميثاق العيش المشترك».

فما هي قصة المادة 80 من قانون الموازنة ولماذا دار الجدل حولها؟ والجواب انه منذ بداية "العهد القوي" تمنع وزراء تكتل لبنان القوي عن التوقيع على مراسيم الناجحين في امتحان مجلس الخدمة المدنية، بحجة انها لا تتأمن فيها المناصفة بين المسيحيين والمسلمين، وراهن هؤلاء على مرور سنتين على هذه الامتحانات ليتم الغاءها، باعتبار ان القانون يلغي حق التعيين للناجحين في حال لم تصدر مراسيم تعيينهم خلال عامين، وعلى الرغم من أن بقية الوزراء من غير تكتل لبنان القوي، قد وقعوا مراسيم تعيين الموظفين الناجحين في الوزارات التي يتولونها، فقد ادى تمنع رئيس الجمهورية عن توقيعها، الى التسبب بوجود نحو 600 ناجح في امتحانات مجلس الخدمة، لم يتم تعيينهم اما بسبب عدم توقيع رئيس الجمهورية المراسيم أو تمنع وزرائه عن التوقيع. علما أن هؤلاء الناجحين هم من الفئات الدنيا في الإدارة، أي لا علاقة لهم بالفئة الأولى التي تتم مراعاة المناصفة في تعيينهم بين الطوائف، وهؤلاء 600 فيهم نحو 20 في المئة من المسيحيين.

ولعله من المفيد التذكير، أن طائفية الوظيفة تم الاتفاق على الغائها في الوثيقة الدستورية التي اذاعها الرئيس المرحوم سليمان فرنجية والتي دخلت بعدها القوات السورية الى لبنان سنة ٧٦، ثم تم تكريس الغائها نصا في اتفاق الطائف، وتم تطبيق هذا الالغاء منذ ١٩٩٢ وحتى وصول الجنرال عون الى سدة الرئاسة، ويكفي مراجعة مراسيم التعيين ونتائج مباريات مجلس الخدمة المدنية لتأكيد هذه الحقيقة، لكن الجنرال عون يريد اليوم الغاء ما تم الاتفاق عليه في الطائف وما نص عليه الدستور ويريد العودة عن اجراءات تم تنفيذها منذ ٢٧ سنة وحتى تاريخه.

ولذلك كانت الخطوة الثانية في هذا المسار التي تمثلت في ادراج مجلس النواب في قانون الموازنة المادة 80 التي تحفظ حق الناجحين في امتحان مجلس الخدمة المدنية بالتوظيف، رغم انقضاء مدة السنتين على نتائج امتحاناتهم، وتحفظ حقهم الى الأبد. وهذا ما دفع رئاسة الجمهورية، الى التحفظ على توقيع قانون الموازنة بحجة تضمينها المادة 80. الخطوة الثالثة، كانت اقران رئيس الجمهورية توقيع قانون الموازنة، بتقديم مشروع قانون معجل وقعه عشرة نواب من تكتل لبنان القوي، يقضي بالغاء المادة 80 من قانون الموازنة. كما وجه رئيس الجمهورية الرسالة الأتفة الذكر بشأن تفسير المادة 95.

في الاسبوع الاول من دورة انعقاده العادية الأولى اسقط مجلس النواب مشروع قانون الغاء المادة 80 في الجلسة التشريعية التي عقدت، وبقيت المادة في قانون الموازنة، فسقطت رهانات الجنرال وباسيل دفعة واحدة.

فقد كانت هذه الرهانات تتطلب تحقيق اصطفايف مسيحي لالغاء المادة 80 بعد احراج نواب القوات اللبنانية والزامهم الاصطفايف خلفهم، كما تتطلب وقوف حزب الله جانبا محايدا، بما يعني ان 64 نائبا مسيحي سيكونون في جبهة الإلغاء مع حيايد حزب الله، في مقابل ما تبقى من نواب المسلمين. وبالتالي يمكن اسقاط المادة بالأكثرية النسبية. لكن الانحياز لمعيار الكفاءة والامتحان والالتزام بوثيقة الوفاق الوطني، تغلب على الانحياز للتضامن الطائفي فلم يحقق الاقتراح العوني اجماعا مسيحيا!، ثم اكتشف المهندس باسيل ان حزب الله لا يذهب مع رئيس الجمهورية الى هذا الحد، واطهر الرئيس بري لرئيس الجمهورية ان أكثرية مجلس النواب ليست لصالحه، لجهة الغاء المادة 80.

انكسار رئيس الجمهورية في معركة المادة 80، دفع نائب رئيس مجلس النواب ايلي الفرزلي الى استدراك موقف مشابه ونتيجة مماثلة في معركة تفسير المادة 95، بمحاولة تخفيف الخسائر عن كتلة لبنان القوي ورئيس الجمهورية، فقال ان ثمة اتجاها لتأجيل مناقشة تفسير المادة 95 منعا لتسميم الأجواء السياسية، في ظل تحديات اقتصادية ومالية وفي ظل مؤتمر سيدر ومتطلبات إقرار الموازنة للعام 2020.

موقف الفرزلي يحيل الى سؤال اذا كانت هذه الرسالة تسمم الجو السياسي فلماذا أرسلها رئيس الجمهورية أصلا الى مجلس النواب؟ واذا كان رئيس الجمهورية ضامنا لتفسيرها بما يلائم موقفه، هل كان يتراجع عنها حتى لو كانت تسمم الأجواء السياسية؟

الاستطلاع بالنار في اسقاط مشروع قانون الغاء المادة 80 كشف ان رئيس الجمهورية في وضع ضعيف، فيما ظهر ان تفسير المادة 95 باتجاه تعديلها اصعب مما ظنه الجنرال ورئيس تياره. لماذا؟

لأن تفسير الدستور هو بحسب ما خلصت اليه الاستشارات الدستورية لرئيس مجلس النواب، هو كتعديل الدستور يحتاج نصا الى ثلثي مجلس النواب أي 86 نائبا. حاول الفرزلي تخريج الخسارة الرئاسية، من خلال اقتراح بيان يصدر عن رؤساء الكتل النيابية يتمنون فيه تأجيل جلسة تفسير المادة 95، سقط هذا الاقتراح واصر الرئيس بري ان يتم التأجيل بطلب من رئيس الجمهورية، اذ كان نائب رئيس المجلس قد اعلن بعد لقاء الرئيس بري في عين التينة "ان الرئيس بري مع تأجيل جلسة تفسير المادة 95 إن أراد عون ذلك". وهذا ما حصل في لقاء الرئيسين في بعبدا مطلع هذا الاسبوع.

وبالعودة الى شعار المناصفة، ثمة فرية شائعة من ناحية، ووهم خادع من ناحية أخرى، يردد الفرية والوهم، عونيون وشخصيات مسيحية أخرى، الفرية أن الطائف اعطى المسيحيين المناصفة فهل ذلك صحيح! ولمن اعطيت المناصفة في الطائف؟!

قبل اتفاق الطائف كانت السلطة الاجرائية منوطة برئيس الجمهورية منفردا يعين الموظفين والوزراء ويقيلهم ويختار من بينهم رئيسا للوزراء، اما مجلس النواب الذي وصل عدده، الى 99 نائبا فقد كان مؤلفا من 54 نائبا مسيحيا و 45 نائبا مسلما، اي ان نواب المسيحيين كانوا اكثر من نواب المسلمين ب 9 مقاعد، اما في الادارة فقد كان العرف السائد قبل عهد الرئيس

فؤاد شهاب تعيين ٦ مسيحيين مقابل ٥ مسلمين، مع فؤاد شهاب وضعت قاعدة عرفية جديدة ٦ و ٦ مكرر في الادارة، فال المسلمون المناصفة في الفئة الاولى. فيما اعتمدت حيث امكن الكفاءة وامتحانات مجلس الخدمة المدنية لباقي فئات الادارة.

أما في وثيقة الطائف فقد تم الاتفاق على زيادة عدد النواب المسلمين ٩ نواب ليصبح مجلس نواب الطائف ١٠٨ مقاعد. **في كلا الحالتين المناصفة نالها المسلمون في وظائف الفئة الاولى مع فؤاد شهاب وفي المجلس النيابي مع اتفاق الطائف ولم تكن إنجازا مسيحيا كما يحلو للبعض ان يفكر وقائع لا وجود لها**

أما الوهم الخادع فهو الايحاء بأن الخلل الديموغرافي وانخفاض نسبة المسيحيين من عدد السكان ٧٠/٣٠ أدى الى انخفاض نسبتهم في ادارات الدولة، بمعنى أن الديموغرافيا يتم ترجمتها بشكل مباشر في الادارة، وان معالجة الخلل الديموغرافي مدخلها اقتسام نصف الادارة مع المسلمين!!!

قد تكون هذه الخدعة مغرية لو ان الادارة تبنى على أساس نظرية الوزير باسيل في تشكيل الوزارة، لكن اتفاق الطائف لا يبنى نظرية الديموغرافية في الادارة، بل يعتمد معيار الكفاءة والامتحان والخبرة وهي معايير مرتبطة بالتعليم وجودته وتوفر مدارس وجامعات لائقة واجادة لغات أجنبية متعددة وهي مهارات كانت من مميزات المدارس الكاثوليكية والرهانيات والجامعات الأجنبية، وكانت من مرتكزات الادعاء بتفوق حضاري تمتلكه النخب المسيحية على قريبتها الاسلامية، ولذلك ففي لحظة الاتفاق على النص في الطائف، كان هذا المعيار ضمانا مسيحيا لنيل ليس نصف هيكل الادارة فحسب، بل اغليبيتها، وكان تبنى هذا الرهان يعكس رغبة جامعة اسلامية مسيحية، بتزويد الادارة بكفاءات علمية حديثة وحاملتي شهادات عالمية بدل حشوها بمحاسب سلطوية او منتحلي القاب علمية او حاملي افادات وهمية. الفارق جلي وواضح بين عهود مسيحية وقيادات كانت الكفاءة والعلم خلالها، ميزة مضافة للمسيحيين، وبين عهود مسيحية وقيادات أخرى اصبح الامتحان والعلم والكفاءة مصادر دعر وخوف اقلوي. ما يريده الوزير باسيل عبر اسقاط مشروعية الامتحان والكفاءة، اطلاق سياق وتنافس لاستتباع الازلام والمحاسب في ادارة فاشلة، بدل التباري العلمي بين كفاءات وخبرات تبنى ادارة حديثة.

اخيرا ماذا يعني نجاح الجنرال عون والوزير باسيل في تمرير ما كانوا يريدونه، بعيدا عن اعتبارات الدستور، وبعيدا أيضا عن شروط تأمين ادارة كفاءة وحديثة ومنتجة، بل فقط طبقا لارض الواقع في لبنان وماهي مفاعيل نجاحهم في مرامهم على سوق العمل!؟

في ظل الواقع الديموغرافي الذي يبين ان نسبة المسيحيين في لبنان لا تزيد عن ثلث عدد السكان في افضل حال، وفي ظل حقيقة اقتصادية ان قطاعات الصناعة والخدمات والشركات والبنوك، التي تؤمن فرص عمل في القطاع الخاص والذي يتسع ل 600 الف وظيفة، هي متاحة لاستيعاب نسبة غالبية للمسيحيين اكثر من المسلمين، مما يقيم اختلالا في طلب فرص العمل بين المسلمين والمسيحيين، بحيث ان الطلب المسيحي على الوظيفة في القطاع العام والذي يستوعب في أعلى مراحل تضخمه 300 الف وظيفة، هو أقل من 20 بالمئة من مجموع الطلب على العمل في القطاع العام، وهذا يعني في حال تجاوز الدستور ومعياري الكفاءة والامتحان، وتطبيق المناصفة على الطريقة العونية، ان فرص شريحة تساوي 20 % من طالبي العمل، ستكون مساوية لفرص ٨٠ بالمئة منهم، وبطريقة أخرى انه سيتاح لكل مسيحي ٤ فرص عمل في القطاع العام مقابل اتاحة فرصة عمل واحدة لكل مسلم.

ببساطة ووضوح هذا نظام تمييز عنصري اسمه السياسي؛ نظام ابارتيد تم اعتماده في روديسيا وجنوب افريقيا تحت حكم الاقلية البيضاء... انه نظام ينشئ درجتين من المواطنة اللبنانية، ويعطي حقوقا لفئة فيما يحجبها عن الأخرى، ولذلك لا يعود التذرع والتلطي بالعيش المشترك امرا يمكن تصديقه او تلمس جديته

أما التذرع بالفقرة "ي" من مقدمة الدستور، بان لا شرعية لاي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك" فاستشهاد في غير موضعه، لان النص يتكلم عن تكون السلطة، والسلطات الدستورية في لبنان ثلاثة فقط، اما تشريعية او تنفيذية او قضائية، واستدكار النص في معرض تعيين موظفين في الادارة يخرج عن مقاصد المشرع ويحمل النص ما لا يحمله، وللتذكير فقط فان سبب صياغة هذه الفقرة وجعلها في مقدمة دستورنا، كان لنزع شرعية حكومة لبنانية ترأسها الجنرال عون وخاضت حربين مدمرتين قبل مؤتمر الطائف وبعده، واقتصرت عضويتها على ثلاثة وزراء مسيحيين دون مشاركة أي وزير مسلم

اما التساؤل عن الفترة الانتقالية وموعد بدء زمامها، فمن السهل تبيانها لكل ذي بصيرة وضمير، حيث تم الغاء طائفية الوظيفة بالاتفاق ثم بالنص وتاليا بالممارسة منذ اقرار التعديلات الدستورية سنة ١٩٩٢. وللمزيد من التوسع فان الطائف حين تصدى لحل مشكلة الطائفية قسمها الى مراحل ثلاث

الاولى: الغاء طائفية الوظيفة عدا الفئة الاولى وقد بدأ تنفيذ ذلك منذ اقرار التعديلات الدستورية سنة ١٩٩٢

الثانية: حددت بدايتها مع اول مجلس نيابي منتخب خارج القيد الطائفي، ويتوافق مع انشاء مجلس للشيخ تمثل فيه الطوائف، وكان مقترضا انتخاب هذا المجلس سنة ١٩٩٦

الثالثة: انشاء الهيئة الوطنية لرسم السبل والوسائل لالغاء الطائفية بكل اوجهها المتبقية اي طائفية الرؤساء والوزراء وقوانين الاحوال الشخصية، بعد توحيد كتاب التاريخ، وارساء ثقافة المواطنة ليس داخل الدولة فقط بل في المجتمع من خلال اعادة صياغة مفاهيم وافكار الشرائح الاجتماعية والاجيال الجديدة.

**الموضوع الرابع: نص رسالة الرئيس فرنجيه إلى اللبنانيين التي تضمنت بنود الوثيقة الدستورية**

### **الوثيقة الدستورية / الرئيس سليمان فرنجية**

أذاع رئيس الجمهورية اللبنانية سليمان فرنجية في شهر شباط 1976 بنود الوثيق في ما يأتي:

“أيها اللبنانيون،

لم تكن مصادفة هذه البادرة التي طلعت علينا من دمشق يوم اشتد الخطب وتسعرت النار في لبنان. فمنذ الزمن القديم عين من لبنان على سوريا الشقيقة وعين من سوريا على لبنان الشقيق، وهي عين ود وصفاء.

من هنا كانت مبادرة الأخ الرئيس حافظ الأسد الذي انبرى لرد الأذى عن لبنان بدافع من أخوة لا تطلب، غير الخير، أجراً. انه لمن حنك، أيها اللبنانيون، ونحن في نظام ديموقراطي حر، أن تطلعوا على ما انتهت إليه المحادثات في دمشق.

لم تكن دمشق في حاجة للتعرف إلى لبنان، فليبنان معروف الهوية لديها. لكننا رأينا أن نعرّف العالم، مرة أخرى، إلى هوية لبنان من دمشق ليعرف:

أن لبنان بلد عربي، سيد، حر، مستقل.

إنه مهد الدعوات التي شعت مشرقة في العالم العربي، إنه صاحب صيغة فريدة للتعايش بين الطوائف والأديا، إنه ملتقى حضارات العالم، ومختبر إنساني فذ، وإنه صوت العرب في الدنيا على يد أبنائه المقيمين والمغتربين. ولم يكن ليجب عن الأشقاء العرب أن من حق لبنان، أن يبقى سيداً ليبقى ذلك اللسان الأمين، فيبقى وجه الحق مشرقاً، وخير الأشقاء المصون متألماً.

ولا كان الفلسطينيين في حاجة إلى التذكير بأن مؤتمر القمة العربية في الرباط عهد إلى لبنان في الدفاع عن قضيتهم في الأمم المتحدة، وان لبنان أنجز المهمة بإيمان واقتناع لما هي القدس مهد المسيح وأولى القبلتين وثالث الحرمين، ولما هي القضية الفلسطينية قضية عدالة وحق.

أو كان الفلسطينيين في حاجة إلى التذكير بأن تواجد منطق الثورة الفلسطينية ومنطق الشرعية اللبنانية على أرض متماسكة ضيقة كأرض لبنان التي ليست، في الأصل أرض الثورة بالذات، بأن هذا التواجد كان يفرض مزيداً من إنعام النظر والتحسب والاحتراز لنلا يصطدم المنطقان فيحصل التفجير، وبأن الوضع، اليوم يفرض مزيداً من الحرص على الالتزام بالاتفاقات والتقييد بتنفيذها ولاسيما اتفاق القاهرة.

فانطلاقاً من هذا، وتحسباً بمسؤولياتنا عن شعب يظل هو هو مهما تعثرت خطاه و تخضب بالدم ثراه، ثم في سبيل حياة جديدة فضلى، في سبيل عدالة اجتماعية أحسن توزعاً، وأكثر شمولاً، وأعمق أثراً، في حياة الإنسان،

في سبيل إنصاف و مساواة لا يدركان، من طبيعتهما، إلا على مراحل وفي آخر الطريق ،في سبيل قهر المخاوف و التزويد بالاطمئنان، وفي سبيل توطيد قواعد الأساس لوطن شامخ الرأس راسخ الوجود،

وأخذاً بالرأي الذي تلمسناه في مشاوراتنا وبدا لنا من خلال الاجتماعات والبيانات، وتكريساً لواقع صار في تقاليدنا الديمقراطية، **رأينا ان نرسي للبنان المقبل قواعد نؤمن بها كنا أعلننا عناوينها الكبرى في خطابنا** عند إزاحة الستار عن تمثال فخر الدين، في بعقلين، في تاريخ 23 آب 1975، بعدها دعونا مجلس الوزراء إلى درسها في جلسات مفتوحة حدد موعدها آنذاك يوم كانت المطالب لم تتبلور، بعد، في الخواطر وذلك عندما قلنا: "المطالب القائمة، من هنا وهنا، مطالب لبنانية، محض لبنانية، لا لون لها ولا هوية غير هذا اللون وهذه الهوية. فما هو نابع من صميم الناس ينبع، هو هو عفويًا، من ضمائر حكامهم. فلا نائل ولا منيل، إن هي إلا عدالة اجتماعية مستحقة سوية."

وقلنا: "إن الميثاق الوطني، وهو صيغة تعايش أخوي كريم بين اللبنانيين فرضته مقتضيات الاستقلال، سيبقى صيغة للتعايش الأخوي الكريم متجاوباً، أبداً مع إرادة اللبنانيين، ومتطوراً مع طموحهم في نطاق الاستقلال وما الدستور، في نظرنا، بالشئ المنزل، إنما الدستور تطوره ظروف الحياة. ولطالما تطور دستورنا بالممارسة وسيظل حتى يتم لنا ما ننشد. فضرورة التطوير شيء والتعنّت في التغيير شيء آخر."

وقلنا: "نظامنا هو النظام الذي ارتضيناه، جميعاً وفي ظلّه كان لنا ازدهار وصفاء.

والحرية إن لم تقهر نفسها في لبنان، فتقيم من ذاتها ضوابط لذاتها، فستظل حرية اللبنانيين مهددة بالاختناق. إذ ذاك أي منقلب ننتقل وماذا يكون المصير؟"

وعندما قلنا: "لن يكون أمن في لبنان ما لم يأمن اللبناني جانب أخيه اللبناني، فيؤمنان معاً، إيماناً سوياً، بأن أرض لبنان لجميع أبنائها، وخيرات هذه الأرض لهم جميعاً بالسواء، كل بمقدار ما يقسم لنفسه بالعمل والكد والاجتهاد، عندها يرى الجميع أن التوافق والمشاركة والمساواة من عادات الأمور التي تكون بدهاة ولا تطلب."

بهذه الروح كان لقاءنا في دمشق، ثم انسجاماً مع ما بدا من تفكيرنا في خطاب فخر الدين هذا، جرى بحث النقاط الآتية:

- التأكيد على العرف القائم بتوزيع الرئاسات الثلاث، فيكون رئيس الجمهورية مارونياً ورئيس المجلس النيابي مسلماً شيعياً ورئيس الوزراء مسلماً سنياً، واعتبار كل من الرؤساء الثلاثة ممثلاً لكل اللبنانيين.
- توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين، ونسبياً ضمن كل طائفة. وتعديل قانون الانتخاب في ضوء ذلك وبما يضمن تمثيلاً أفضل للمواطنين.
- انتخاب رئيس الوزراء من قبل المجلس النيابي بالأكثرية النسبية، ثم يقوم رئيس الوزراء بإجراء المشاورات البرلمانية لتشكيل الوزارة ويتم وضع اللائحة بأسماء الوزراء بالاتفاق مع رئيس الجمهورية، وبعدها تصدر المراسيم.
- اعتماد أكثرية الثلثين في مجلس النواب لإقرار القضايا المصيرية، وأكثرية 55 في المئة لانتخاب رئيس الجمهورية في الدورات التي تلي الدورة الأولى.
- وضع نص يجعل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء مسؤولين، وإنشاء المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء.
- قيام رئيس الوزراء والوزراء بقسم يمين دستورية أمام رئيس الجمهورية.
- إصدار جميع المراسيم ومشاريع القوانين بالاتفاق بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وتحمل توقيعهما ما عدا مرسومي تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالة الوزارة أو إقالتهم. ويتمتع رئيس الوزراء بجميع الصلاحيات التي يمارسها عرفاً.
- وضع نص يضمن الإسراع في إصدار المراسيم والقرارات.
- تعزيز استقلال القضاء وإنشاء محكمة دستورية عليا للنظر في دستورية القوانين والمراسيم.
- تعزيز اللامركزية في العمل الإداري.
- **إزالة الطائفية في الوظائف واعتماد مبدأ الكفاءة مع المحافظة على المساواة في وظائف الفئة الأولى.**
- إنشاء مجلس أعلى للتخطيط والإنماء من مهماته وضع برامج الخطط الإنمائية.
- العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة، من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي
- تعزيز التعليم العام بما يؤدي إلى تعميم التعليم المجاني والزاميته وتطوير البرامج التربوية بما يرسخ الوحدة الوطنية.
- وضع سياسة دفاعية وتعزيز الجيش.
- تكريس حرية مسؤولية الصحافة تضمن انسجامها مع سياسة المجتمع في تحقيق الوحدة الوطنية وتوطيد علاقات لبنان العربية والدولية.
- تعديل قانون الجنسية.

هذه القواعد التي تطرح اليوم عليكم والتي يصير العمل بها تبعاً لتنفيذ اتفاق القاهرة، ما هي؟

إنها إعلان نهج للعمل الوطني جرى تدوينه في وثيقة وافق عليها مجلس الوزراء وسيعرض مضمونها على مجلس النواب، وتكون، إلى جانب الميثاق الوطني غير المكتوب، ركيزة جديدة تصاف إلى ركائز الحياة الوطنية في لبنان، وتستمد قوتها من الولاء للبنان ومن الإخلاص في خدمته.

أيها اللبنانيون،

أياماً كان حكم التاريخ غداً، فإن حكماً لا بد من إصداره، اليوم، وهو أن لبنان، لبنان كله يستحق ولاء أبنائه، أبنائه كلهم، يستحق ولاءهم المتأجج الكلي غير المقيد بشرط ولا المشوب بغيث. بل هو يستحق ولاء جميع الذين فتح أبوابه، وأسعة، في وجوههم.

وانه ولاء يستحقه لبنان لذاته، ويستحقه، بالتالي، ليظل قادراً على القيام برسائلته: رسالته العربية، ورسالته في تعايش الطوائف والأديان. هذا التعايش الذي يسعى العالم وراءه في حوارات تفتح، شرقاً وغرباً، على كل المستويات وهو واقع راهن في لبنان ونهج حياتي رائع منذ مئات السنين.

إن هذا البلد المحب يجب ألا يرد عليه بغير المحبة.

أيها اللبنانيون،

إن الدم العزيز الغالي الذي نرف من لبنان لا يكون إهداراً مهدوراً إذا طلع منه لبنان الجديد الذي كتب له أن يولد بالألام والدموع على رجاء السعادة والهناء.

ولن تكون ولادة لبنان الجديد أمراً عصبياً إذا استمر اللبنانيون في فرض المساواة على أنفسهم. وإذا ما عرفوا أن يحشدوا طاقاتهم، وقد قام عليها خير دليل، في إرساء ركائز لبنان الغد، لبنان الالفة والكرامة المتطور، أبداً مع العصر والمتجاوب، أبداً، مع طموح أبنائه.

أيها اللبنانيون،

تقوا أن ليس من شرف يفوق خدمة لبنان. ولطالما خدمتموه، في ما خدمتموه، برأيكم الصريح الشجا، وإنكم غداً مدعوون إلى إبداء هذا الرأي ، فقولوا: نعم، لكل ما يحفظ هذا الوطن ويحميه، وقولوا: لا، لكل ما يمسّه ويؤذيه، وبأيتها اللبنانيون، كل شيء يزول، كل واحد منا زائل، أما لبنان، له المجد، فباق إلى الأبد.

عاش لبنان

الشهرية الدولية للمعلومات 19 شباط 2014

[https://monthlymagazine.com/ar-article-desc\\_2429](https://monthlymagazine.com/ar-article-desc_2429)

## الموضوع السادس : وثيقة الوفاق الوطني في الطائف

### بين اتفاق الضرورة واتفاق الاختيار

محمد حسين شمس الدين

قلتُ لمحدّثي، غير المتفق معي رأياً وتقديراً وموقفاً حول صحّتنا الوطنية: الآن وهنا، بعد انقضاء نحو ثلاثة عقود على إبرام وثيقة الوفاق الوطني التي أنهت الحرب، تبدو الحياة السياسية اللبنانية، كما الوطنية، وكأنهما لم تغادرا الانقسام الحادّ الذي واكب تلك الوثيقة المعروفة بـ"اتفاق الطائف"، ما بين راضٍ موافق ومعتزٍ معاند!

قال: أراك مبالغاً في وصفك انقسامنا بالحدّية والاستدامة، من البداية حتى الآن. فحالتنا اليوم، وعلى مدى الوصاية السورية سحابة خمس عشرة سنة، خالية من صدمات عنيفة حول الاتفاق المشار إليه، على غرار ما حصل بدايةً في حرّبي "التحرير والإلغاء"، كما أنّ حالتنا إيجاباً قد رست تدريجياً على قبول عام بالاتفاق بعدما أضحى الراضون القدامى في مقاعد السلطة، من النيابة فالوزارة فالرئاسة، فضلاً عن "تحكم بعضهم بقراري الحرب والسلم، واحتفاظه بدويلته المستقلة عن دولة الطائف"، كما تزعمون.

قلت: قد أقرّيت إذاً بأنهم يوافقون على اتفاق وترتيب يمكّنهم من السلطة والقرار، وإلا فلا...! وتابعت: رغم ذلك، أي رغم تمكّنهم، فما رأيك في تلك التّحفّظات المعلّنة حول جوهر الاتفاق، من مثل المطالبة بمثاليّة سنيّة- شيعيّة- مسيحية بدلاً من المناصفة المسيحية- الإسلامية، أو من مثل القول بأن موازين القوى قد تغيّرت بعد الطائف عمّا كانت عليه عشية الاتفاق، جرّاء فائض القوّة الذي أحرزه حزب الله أثناء الوصاية السورية وبعدها، وكذلك فائض التمكّن والانتشار الذي حقّقه التيار العونوي مسيحياً بفضل تحالفه مع سلاح المقاومة اعتباراً من العام 2006، بحيث "بات ثوب الطائف ضيقاً جداً على الكنفين العريضتين لهذا الفريق"، بحسب تصريحات بعض مؤيديه، ومن بينهم نوابّ في البرلمان. وقد أدّى هذا الإحساس بفائض القوّة الطائفي، خصوصاً بعد الانتخابات النيابية الأخيرة وما سبقها من تسوية رئاسية، إلى العمل بشعار "استرداد صلاحيات رئيس الجمهورية التي اغتصبها اتفاق الطائف"، ودائماً وفق أطروحة "تحالف الأقليات الدينية في المنطقة بوجه الأكثرية العربية السنيّة"؟!.. ألا ترى أنّ تلك التّحفّظات المعلّنة، فضلاً عن العمل بموجها، تُعدّ رفضاً متجدّداً لاتفاق الطائف، وعوداً على بدء الانقسام الحادّ الذي واكب الاتفاق؟!!

قال: أنت أردت أن تسمّي ذلك انقلاباً، أو محاولةً انقلابية، ولكنّه في نظرنا إنما يرمي إلى "إصلاح ما أوجّج من الاتفاق أصلاً وخلقة".. وهذا ما يُبيحه ميزان القوى الحالي في لبنان والمنطقة.. وعليك أن تعترف بأنّ كرامة الأقليات الدينية في منطقتنا (ومن بينها "الأقليات المسيحية والشيعية"، كما صرّح مؤخراً الوزير جبران باسيل) متوقّفة عملياً على وجودها القوي في السلطة.

قلت: ألا تعتقد معي بأن صيغة عيشنا اللبناني تقوم على قوّة التوازن وليس على موازين القوى المتغيّرة؟

قال: هذا في "الإنشاء العربي" وخطاب المجاملات.. أما في واقع الأمر، هنا وثمة، فالموازن هي الحاكمة!

قلت: خطّك والجولات الميدانية لاسترداد السلطة تدكّرنا بـ"حروب الاسترداد Reconquista" التي خاضها الغرب المسيحي إبّان القرون الوسطى لإخراج المسلمين العرب من الأندلس، معوّلاً في ذلك على تفهّمهم، وعلى تماسكه بعد فرقة.. فماذا تفعلون بخطّكم إذا ما اتفق مسلمو لبنان في ظروف مختلفة محلياً وإقليمياً، فيما ترون ولا شك أن المنطقة تنام على شيء وتصحو على شيء آخر؟

قال: أعتقد أن مسلمي لبنان، مثل مسلمي الأندلس، لن يتفقوا.. وإذا ما حصل ذلك بأعجوبة، فأعتقد أنّ لدى قيادتنا الذكيّة: "الحريوة" الخطة "ب"!

لم أسأله عن هذه الخطة "ب" لئلاّ أحرجه.. ولكنّي تدكّرت حديثاً جرى بيني وبين صديقي النبيل سمير حميد فرنجية- رحمه الله- حول لقائه الأول مع أمين عام حزب الله، غداة انتصار قوى 14 آذار 2005، وكانت مهمة صديقي الأساسية في ذلك اللقاء "طمأنة الحزب إلى أنّ انتفاضة الاستقلال حريصة على مشاركة الجميع في إعادة تكوين السلطة، بعد انكفاء الوصاية السورية". سألته آنذاك عن انطباعه الرئيس على أثر ذلك اللقاء، فقال: "أكثر ما شدّ انتباهي دماثة هذا الرجل.. ولكنّ عقله يشغل على موازين القوى والتفاصيل أكثر من أيّ شيء آخر!".

ثم إنني لغتُ محدّثي إلى كلام للمؤرخ كمال الصليبي يقول فيه: "إذا كان الفريق المسيحي المعتز على الطائف يتمنّع بالقدر المعقول من الإدراك والفهم، فعليه أن يهّل للطائف، لأنه أفضل ما يمكن أن يُعطى لمسيحيي لبنان ومسيحيي الشرق، ولأنه أفضل تطبيق للعروبة كفكرة علمانية" (ملحق النهار، 18 تموز 1992).

قال: ولكننا نريد "طائفاً" لبنانياً، لا سعودياً ولا سورياً ولا أميركياً!

قلت: تعالَ نقرأ معاً جواب المؤرخ الصليبي على اعتراضك هذا، حيث يقول: "قد يُقال إن الطائف تمّ برعاية عربية وبوحي من أميركا وأوروبا، وإن صلات بعض الدول العربية ببعض الأطراف اللبنانية سهّلت التقاء اللبنانيين حول الطائف. ولكنّ مهما كان الأمر، فإن فكرة الطائف والطريقة التي تمّ بها كانت لبنانية. إنها صيغة شبيهة بالصيغة التي ولدت عام 1943. في ذلك الوقت تفاخر أناس من أمثال مصطفى النحاس (رئيس الحكومة المصرية) بأنهم صنعوها، إلا أن الفكرة لبنانية. هي فكرة أناس من أمثال كاظم وتقي الدين الصلح وزعماء الكتلة الدستورية.. وما حدث آنذاك أنها نالت إعجاب العرب وأميركا وبريطانيا.. وفي اعتقادي أنّ الفرنسيين أيضاً قد أعجبوا بها سرّاً منذ البداية".

قال: ما لك تُعيدني إلى صيغة 1943 التي أسقطتها الحرب، ثم جاء الطائف ليعيد إحياءها "مقلوبة"، أي بهيمته إسلامية على السلطة.. ومن حقّ المسيحيين تصحيح هذا الخطأ!

قلت: الجميع يعلم أنّ الطائف لم ينقل السلطة من يد المسيحيين إلى المسلمين، بل إنّ التطبيق الكيفي والاعتباطي والتحريفي لاتفاق الطائف، على يد الوصاية السورية، هو الذي نقل السلطة من اللبنانيين جميعاً، مسيحيين ومسلمين، وجعلها في يد الوصي السوري.. وهذا مما أضرّ بالمسلمين قبل المسيحيين، لأنه وضعهم بالشكل في موقع المسؤولية عن سلطة لا يستطيعون ممارستها.. والشواهد على ذلك أكثر من أن تُعدّ وتُحصى.. ولعلّ أبرزها "اعتكافات" الرئيس رفيق الحريري المتكرّرة أثناء الوصاية السورية.

قال: أنت تعترف إذاً بأنّ الطائف ثبتّ الوصاية السورية، فيما كتّأ- نحن العونيين- على الدوام ضدّ هذه الوصاية!.. والدليل على ذلك تجده في قول المغفور له الرئيس الحريري بأنّ "الوجود السوري في لبنان شرعي وضروري ومؤقت"!

قلت: هذا لا يعني مطلقاً الموافقة على الهيمنة السورية، على نحو ما زعم البعض أنّ "الوصاية هي في صلب اتفاق الطائف، إنّ زالت يزول!"، أو القول بأنّ "المقاومة الإسلامية المسلّحة، والمستقلة عن الدولة، هي في صلب الاتفاق!".. وعلى أي حال، فإنّ الرجل لم يُقتل إلا بسبب رفضه الهيمنة، وفي لحظة كان قد أمسى من أبرز أركان المعارضة الاستقلالية مع البطريرك صفيير والوزير جنبلاط!.. ولكنّ لماذا تخطط دائماً بين "وثيقة الوفاق الوطني" التي هي مدار نقاشنا، والتي تسجّلون عليها تحفّظات في الجوهر إلى حدّ النقص، وبين واقعة "الوصاية"؟!!

قال: وما الذي ثبتّ الوصاية غير ذلك الاتفاق؟

قلت: المداخلات الدولية والإقليمية التي سهّلت الاتفاق، أو "فرصته" إذا شئت، ولكنها لم تكتب حرفاً واحداً في الوثيقة!

قال: وكيف كان ذلك، يا طويل العمر؟

قلت: أطال الله عمرك يا أخي، ونشّط ذاكرتك!.. لقد فرضت الإرادة الدولية والإقليمية آنذاك وقف الحرب اللبنانية، بعدما استنفدت تلك الحرب أغراضها وإمكاناتها، بالتزامن مع نهاية الحرب الباردة وسقوط جدار برلين- لاحظ تطابق التاريخين عام 1989- وبعد انسحاب قوات منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان عام 1982، ومع عجز أي فريق لبناني داخلي عن تحقيق انتصار حاسم. هذا بالإضافة إلى إرهابات حرب الخليج الثانية 1990 التي رمت إلى "تأديب" صدّام حسين بعد الإنتفاخ الذي أصابه جرّاء انتصاره في حرب الخليج الأولى 1980-1988، والتي اقتضت "استمالة" النظام السوري إلى جانب التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، فأسهّم ذلك كله في مكافأة النظام السوري بالوصاية على لبنان بعد الطائف.. أما جوهر الاتفاق، أو فكرة الطائف، فهي نتاج عقل لبناني خالص، تمثّل في بقية باقية من برلمان 1972 (62 نائباً فقط من أصل 99)، بالتعاون مع شخصيات ومقامات جزيلة الاحترام.. وغاية القول، مع كمال الصليبي مرةً أخرى، "إنّ ما حدث في الطائف، [وليس في مقايضات الوصاية]، إنما حدث بالفعل لخير المسيحيين. ذلك أنهم حين طرحوا مشروع "لبنان الكبير" ابتكروا شيئاً أكبر منهم، ويتطلب منهم أن يخضعوا لحقيقته، مثلما يتطلّب من الآخرين أن يخضعوا له أيضاً، لأنّ السيطرة من جانب واحد على هذا الشيء تجعله غير قابل للعمل. لذلك وجدت صيغة 1943 القابلة لمبدأ المشاركة. بيد أنّ صيغة 1943 لم تكن قابلة لأن تعمل كما يجب، بسبب سيطرة فريق عليها. ما فعله الطائف هو أنه أعاد التأكيد على المشاركة [وبصورة أكثر توازناً بالنصّ الدستوري].. واعتقد أنها تأتي في مصلحة الفريق المسيحي، فهي بالأساس فكرته، ومقبولة من الجميع، باستثناء مَرَضَى التطرّف!..".

قال: أظنّ أن أساس المشكلة لم يكن في مشاركة أو عدم مشاركة، ولا في اعتدال أو تطرف، بل يبدو أن الخطأ الأصلي كان في "تكبير لبنان".

قلت: بل في عدم الخضوع لحقيقة هذا الابتكار الفذّ في المنطقة! وهو بالفعل ابتكارٌ فذّ بحسب ما جاء في خطاب البطريرك الياس الحويّك أمام رئيس مؤتمر الصلح في باريس عام 1919: "ألقت عنايتكم الكريمة إلى أنه، وللمرة الأولى في تاريخ الشرق، هناك من يطالب بكيان وطني لمجتمع تعدّدي، على قاعدة الوطنية السياسية لا الوطنية الدينية" (من الوثائق السياسية في خزنة البطريرك الحويك الخاصة، نُشرت عام 2013).. أما في مسألة المشاركة فأرجو أن تتأمّل جيداً في هذا الكلام الاستثنائي الصادر عن المجمع البطريركي الماروني 2006: "... وبرزت قبل الحرب مسألة شكّلت انقساماً في لبنان، وتمحورت حول إصلاح النظام السياسي، فكانت الأزمة الحكومية عام 1969، ثم أزمة عام 1973 التي اختلطت فيها

مسألة المشاركة في السلطة بمشكلة الوجود الفلسطيني المسلّح. صحيح أن صلاحيات رئيس الجمهورية الدستورية كانت واسعة، ولكنّ الصحيح أيضاً أنها، في مجال الممارسة، لم تكن كذلك، لأنها مقيّدة بتوقيع رئيس الحكومة والوزير المختصّ. وبالتالي فإنه كان من الأنسب للقيادات المارونية تكريس هذا الواقع في نصوص دستورية، تأكيداً لمبدأ مشاركة المسلمين المتوازنة في السلطة.. وهذا ما فعلوه في اتفاق الطائف، إنما بتأخير خمس عشرة سنة!" (النص التاسع عشر، ص. 711-712).

قال: لقد زالت الوصاية السورية عام 2005، واستلمت السلطة، فهل استقام اتفاق الطائف معكم؟

قلت: لم يستقم، لأن النظام السوري، وقبل أن يغادر، سلّم الأمر للوصاية الإيرانية.. ولا يستقيم وفاقٌ وطني في لبنان من دون سيادة واستقلال. زدّ على ذلك أن الوصاية السابقة اشتغلت في ظروف ما بعد الحرب، ونالت رضا المجتمعين العربي والدولي باعتبارها "من ضمانات الاستقرار في المنطقة، إلى أن يحين موعد إنهاء النزاع العربي-الإسرائيلي"، بحسب عبارة الرئيس الفرنسي جاك شيراك من على منبر المجلس النيابي اللبناني عام 2002. أما الوصاية الحالية فإنها تعمل في ظروف "حرب عالمية" تجري في المنطقة وعليها، كما أنها (هذه الوصاية) تستتبع الوصي السابق، وتدخل في مواجهات حادة مع الدول العربية ومعظم دول العالم... فتأمل!

قال: وماذا فعلتم للسيادة والوفاق، باعتبارهما متلازمين بنظركم؟

قلت: بعد الانسحاب السوري جرت الانتخابات النيابية، كما تأليف الحكومة الأولى، على قاعدة مشاركة الجميع في إعادة تكوين السلطة. ثم إن تلك الحكومة، وبشخص رئيسها، هي التي وضعت "النقاط السبع" التي على أساسها تمّت صياغة القرار الدولي 1701 المتعلّق بسيادة لبنان، بعد حرب تموز 2006. جدير بالذكر أنّ مقدمة هذا القرار نصّت على أن مرجعيته الأساسية هي اتفاق الطائف، فضلاً بطبيعة الحال عن القانون الدولي. يومذاك صرّح رئيس المجلس النيابي بأن ما فعلته الحكومة هو "المقاومة السياسية والدبلوماسية بعينها!". بعد قليل شارككم حزب الله في احتلال وسط العاصمة ومحاصرة السراي الحكومي، على قاعدة ورقة التفاهم الشهيرة في كنيسة مار مخايل-الشيخ، ووصتم رئيس الحكومة وفريقه "بالخيانة والعمالة لأميركا وإسرائيل".. وكان ما كان مما أنت وأنا نذكره جيداً.. فتأمل مرة ثانية! ثم إنكم عطّلت المجلس النيابي واستحقاق الانتخابات الرئاسية نحو سنة ونصف، إلى أن أفرج عنهما "اتفاق الدوحة"، بعد "يومكم المجيد" في 7 أيار 2008.. ولم يحصل ذلك إلا بعد حصولكم على "الثلاث المعطل" في الحكومة اللاحقة.. فتأمل يا صديقي مرة ثالثة!

قال: ها أنت ذا أصبحت مهتماً بالشواهد والتفاصيل، أكثر من اهتمامك بالكليات التي بدأت بها حديثك!.. وما تلك التفاصيل التي ذكرت بعد 2005 إلا تعبيراً عن صراعٍ سياسي مشروع حول إدارة الدولة، تحسمه صناديق الاقتراع، كما هي الحال في أي بلد، ولا سيما في انتخاباتنا النيابية الأخيرة!

قلت: حباً لله صناديقك هذه التي فصّلت على قانون "أرثودوكسي" مخالف لمقتضيات العيش المشترك والدستور! وما أردتُ قوله من شواهدٍ وتفصيل هو أنّ الخلاف القائم إنما يدور حول "طبيعة الدولة" قبل إدارتها، تلك الطبيعة المنصوص عليها في ميثاق ودستور.. أمام الصراعات الإدارية، من توظيفات وتعيينات ومحاصصات، التي تطفئ على المشهد السياسي العام، لا سيما في السنوات الثلاث الأخيرة، فما هي إلا تغطيةً لجوهر الخلاف حول طبيعة الدولة، خصوصاً مع تسليمكم بأن هذه المسألة باتت في عهدة الخارج والصراع الإقليمي، ولم تعد قضية مرتبطة بإرادة اللبنانيين وعقدتهم الوطني.. وما أردتُ قوله أيضاً وخصوصاً هو أن الخلاف حول الطائف إنما هو خلافٌ بين موقفين: موقفٌ اعتبره وما زال يعتبره "اتفاق الضرورة"، وموقفٌ اعتبره منذ البداية وما زال يعتبره "اتفاق الاختيار".

قال: وما الفارق بين الضرورة والاختيار؟

قلت: الفارق نوعي وكبير. أما الموقف الأول فيرى أن الاتفاق كان مما فرضته ظروفٌ وموازين قوى، يمكن أو ينبغي نقضه أو تعديله مع تغيّر الظروف والموازن. وأما الموقف الثاني فيرى أنه اتفاق المصلحة اللبنانية والقناعة اللتين ينبغي التمسك بهما والدفاع عنهما في مختلف الظروف.. وكما أعطيتك شاهداً على هذه المسألة من نصوص المجتمع البطريركي الماروني، أعطيتك شاهداً آخر من نصّ شيعي مرجعي. يقول رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، الشيخ محمد مهدي شمس الدين، في وصاياه الأخيرة والمسجّلة عام 2000 قبيل وفاته: "حين أبرم اتفاق الطائف، وكان الموقف الشيعي العام سلبياً منه في غالبية العظمى، قلنا آنذاك إنه اتفاق الضرورة. أنا قلت إنه اتفاق الضرورة. أما الآن فأنا أقول: إنه اتفاق الاختيار، وهو اتفاقٌ مناسبٌ لطبيعة الاجتماع اللبناني، ولكل اجتماع في المنطقة العربية ينطوي على درجة معتبرة من التعددية" (الوصايا، منشورات دار النهار 2002).. ومعلوم أنّ الشيخ شمس الدين اقترح آنذاك "طائفاً عراقياً" لحلّ المسألة العراقية.

قال: يبدو أنكم تعتبرون الطائف قرآناً أو إنجيلاً لا يُمسّ، بينما هو- كماي اتفاق- قابلٌ للتعديل، أو حتى الإلغاء، في ضوء التجربة.. وقد جربناه وفشل!

قلت: في قناعتي وقناعة أهل الطائف، لا سيما أولئك الذين بذلوا كل الجهد المشكور لبلورته نصاً وروحاً، لم يطبّق في أي وقت وفقاً لمقاصد المشرع.. وهذا هو رأي البطريرك المثلث الرحمت، نصر الله صغير، الذي ظلّ يردّد حتى وفاته: "ليس المطلوب إلغاء الطائف ولا تعديله، بل تطبيقه نصاً وروحاً".

قال: إذا سلّمتم معك جدلاً بأن خلافتنا حول الطائف جوهرية ومستمرّة، ألا تسلّم معي بأن كل الأطراف، بمن فيها "جماعة الطائف"، منشغلة بحصصها و"حقوقها" وحيثياتها، أي بالصراع على إدارة الدولة، وبالتالي "كلنا في الهوا سوا.. ولا فضل لموسى على ربه"؟

قلت: أوافقك على هذا التعميم في ضوء اللعبة القائمة، لا سيما بعد الانتخابات النيابية الأخيرة التي انحدرت بالعيش المشترك إلى مستوى المساكنة، لا بل أعادت الاجتماع اللبناني إلى مكوناته الأساسية على نصاب من التداؤع! فالواقع أننا لم نعد نسمع، في الخطاب السياسي والخطاب المقابل، سوى عبارات من نوع "أنا.. وحصّتي.. وحيثيتي.. وحقوقتي"، ثم يلصق المتكلم "أنا" الشريفة هذه بطائفته أو مذهبه أو حزبه وأهل بيته، ولا يشير إلى "حق الدولة" إلا عَرَصاً.. هذا إذا أشار!.. إنها لعبة قديمة ومعروفة déjà vu، ولكنها اليوم في أعتى صورها وتجلياتها، حيث يخوض الزعيم الطائفي معركةً: معركة أولى داخل طائفته لفرض زعامته المطلقة، ومعركة ثانية مع الطوائف الأخرى لتعيين حصته في الدولة!.. وبما أن دولتنا مازالت "معلّقة" منذ مدة طويلة، يمكن القول أنّ زعماءنا الأشاوس مازالوا في خضمّ معركتهم الأولى على وجه الإجمال!

قال: ألا تعتقد أنّ للطائف نصيباً من المسؤولية عن هذه الحالة؟

قلت: لا تقع المسؤولية على الطائف كوثيقة ودستور، وإنما على "إدارة الطائف"، وبالمعنى الذي أشار إليه كمال الصليبي في حديثه السابق: "المشكلة أن تجربة الطائف وما سبقها تُبقي الأمور معلّقة على أخلاقية السياسي اللبناني.. ولا أجدني متفانلاً بهذا الشأن. فالغرض السياسي في لبنان عرضٌ أعمى، وما من أخلاق تلجم العمى السياسي.. ونحن نحتاج لما يضبط الوضع، لما يحدّ من غلواء الطامحين طائفيًا!".

قال: كيف؟

قلت: بأن لا يبقى الطائف يتيماً، بعدما افتقرت رافعته الميثاقية ولم تعد بيتاً واحداً بمنازل كثيرة، فترك لمشادات وتأويلات على إيقاع الشهوات السياسية. هذا فيما انكفأت قيادات الرأي والحكماء في مختلف الطوائف، وعلى نحو غير مسبوق. ليس الطائف امتيازاً لفتنة، يحتاج إلى "حصر إرث"، بل هو "وقف" لكل اللبنانيين، أفراداً وجماعات وقوى حيّة.. نحتاج الآن وهنا إلى دينامية ميثاقية، فوق السياسة بمعناها التوسّلي والتوصّلي..

قال محدثي: يبدو أنك أعدت فتح النقاش على مصراعيه!.. فلنفتقر الآن على اختلافٍ في الرأي لا يُفسد في الودّ قضية!

قلت: لك ما شئت.. وللحديث صلة!

المقالات الواردة في العدد تنشر باختيار إدارة المرصد وتبقى المعلومات والآراء التي تتضمنها ملكاً لأصحابها، تعبر عنهم وعلى مسؤوليتهم